

## أفريقيا

### ١ - الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

إدراجهم في قائمة الناخبين. وتشككت السلطات المغربية كذلك في حياد أعضاء لجنة تحديد الهوية، وحذرت من عدم إجراء الاستفتاء إذا حُرّم أي شخص صحراوي المنشأ من الحق في المشاركة. وقد أدت هذه الخلافات الجوهرية، التي كانت لا تزال بلا حل، إلى تعطيل الأعمال التحضيرية لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء. وأشار الأمين العام إلى أن الطرفين يعتقدان أن تكوين هيئة الناخبين هو الذي سيحدد مسبقا نتيجة الاستفتاء. وكسبيل لإعادة عملية السلام إلى مسارها، ابلغ المجلس بأنه عيّن مبعوثا شخصيا، ابلغه في وقت لاحق بأن أيا من الطرفين لم يبد استعدادا للسعي وراء أي حل سياسي بخلاف خطة التسوية. ومن ثم، فقد رتب لإجراء محادثات مباشرة بين الطرفين، وهو ما أسفر عن عدد من الاتفاقات التي لم تنجح مع ذلك في الحيلولة دون مزيد من التعطيل. وأشار الأمين العام إلى أنه في كل مرة تتقدم فيها الأمم المتحدة بحل تقني لسد الفجوة بين تفسيرات الطرفين المختلفة لبدء معين من بنود خطة التسوية، تنشأ صعوبة جديدة تتطلب حولة جديدة من المشاورات المطولة. وأعرب، علاوة على ذلك، عن قلقه من أن خطة التسوية لا تتوخى إنشاء أي آلية لتنفيذها لإنفاذ نتائج الاستفتاء.

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (الأرجنتيني) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ من المغرب، يحيل فيها ملاحظاته واستنتاجاته بشأن تنفيذ خطة التسوية في الصحراء الغربية، وسير عملية تحديد الهوية، ولا سيما الاحتمالات القائمة لإعمال إجراء الطعن<sup>(٣)</sup>.

المقرر المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٠٦): القرار ١٢٩٢ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤١٠٦<sup>(١)</sup> المعقودة في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠ عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية<sup>(٢)</sup>. وتناول الأمين العام في تقريره بالتعليق تنفيذ خطة التسوية؛ وحالة أسرى الحرب وإعادة اللاجئين إلى ديارهم؛ وتدابير بناء الثقة عبر الحدود. وفيما يتعلق بمسألة تنفيذ خطة التسوية، أشار إلى أن ممثله الخاص قد سعى للتشاور مع الطرفين لالتماس سبل للمضي بالعملية قدما، وبخاصة فيما يتعلق بالجولة الجديدة من الطعون التي تلقتها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وأفاد أن جبهة البوليساريو أعربت عن قلقها إزاء العدد الكبير من الطعون، ورأت أنه يجب ألا يُسمح بالاشتراك في الاستفتاء، بموجب خطة التسوية، إلا للمدرجين في التعداد الأسباني لسكان الإقليم لعام ١٩٧٤. وعلى العكس من ذلك، كررت السلطات المغربية التأكيد على حق كل مقدمي الطلبات في الطعن بتقديم شهود يمكن أن يقدموا معلومات جديدة تؤيد

(١) خلال هذه الفترة، وبالإضافة إلى الجلسات التي يغطيها هذا القسم، عقد المجلس عددا من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، عملا بأحكام القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الجزء ألف وباء. وعُقدت الجلسات في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (٤٤٢٦)، و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (٤٤٧٧)، و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (٤٥٢٠)، و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (٤٥٨٧)، و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (٤٦٩٠)، و ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ (٤٧٦٣)، و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (٤٨٤٧).

(٢) S/2000/131، المقدم عملا بالقرار ١٢٨٢ (١٩٩٩).

(٣) S/2000/148.

تضمن ملاحظات تترتب عليها آثار سياسية خطيرة وتسبب القلق لوفده. وشدد على أنه لا يسع وفده أن يؤيد ملاحظات تشذ عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية، ولذلك فإنه لن يؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس. وكرر كذلك التأكيد على أن خطة التسوية تظل الآلية الوحيدة القابلة للحياة لتحقيق تسوية دائمة لمسألة الصحراء الغربية<sup>(٦)</sup>.

ورأى ممثل جامايكا أن مشروع القرار ليس مناسباً لأنه ينطوي على وجود شكوك داخل مجلس الأمن في إمكانية تنفيذ خطة التسوية، رغم أن التقرير لم يشهد بذلك بشكل محدد. كما أشار إلى أن العبارة الواردة في الفقرة ١، ونصها "واستكشاف جميع السبل والوسائل من أجل التوصل في وقت مبكر إلى حل دائم ومتفق عليه لتزاعهما على الصحراء الغربية"، يمكن تفسيرها كإشارة واضحة لطرفي النزاع إلى أن خطة التسوية يمكن التخلي عنها دون الاستفادة من الامتثال الكامل للولاية المسندة للمبعوث الشخصي للأمين العام. وأكد أن المجلس ينبغي أن يستمع قبل اعتماد القرار إلى تقييم من المبعوث الشخصي لما إذا كان يمكن تنفيذ الخطة؛ وإلا فإنه "لن يتبع الإجراءات التي يعمل بها". وقال إن مشروع القرار ينبغي أن يكون تقنياً بحتاً، وإن أية أحكام سياسية ينبغي أن تُترك لمشروع قرار منفصل<sup>(٧)</sup>.

وقال ممثل مالي إن وفده كان يترقب لو أن مشروع القرار الذي من المقرر أن يصوت المجلس عليه كان نصاً رئاسياً يعبر عن مؤازرة أعضاء المجلس الإجماعية لجهود المبعوث الشخصي للأمين العام. غير أنه لعدم توفر توافق آراء

ووجه الرئيس بعد ذلك انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(٤)</sup>؛ وطُرح المشروع للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٩٢ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقدر تمديد ولاية البعثة إلى غاية ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠؛

يؤيد اعتزام الأمين العام تكليف مبعوثه الشخصي بأن يتشاور مع الطرفين، وبأن يستكشف السبل والوسائل الكفيلة بإيجاد حل للنزاع سريع ودائم ومتفق عليه، مع مراعاة العقبات الحالية والمحتملة؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقييماً للحالة قبل نهاية فترة الولاية الحالية.

المقرر المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٤٩): القرار ١٣٠١ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤١٤٩ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، التي أدلى فيها بيانات ممثلو الأرجنتين وجامايكا والصين ومالي وماليزيا وناميبيا وهولندا والولايات المتحدة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية<sup>(٥)</sup>.

وتناول الأمين العام في تقريره بالتفصيل جملة أمور، منها تنفيذ خطة التسوية واتفاقات هيوستن. وقال إن المناقشات لم تصل إلى نتيجة. واقترح عقد لقاءات جديدة، ودعا مبعوثه الشخصي الطرفين إلى عرض حلول محددة وعملية أو أن يستعدا، عوضاً عن ذلك، للنظر في سبل أخرى للتوصل إلى حل لنزاعهما على الصحراء الغربية.

وأثناء الجلسة، قال ممثل ناميبيا إنه وإن كان يؤيد كامل التأييد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فإن تقرير الأمين العام

(٦) S/PV.4149، الصفحة ٢.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٤) S/2000/149

(٥) S/2000/461، المقدم عملاً بالقرار ١٢٩٢ (٢٠٠٠).

وأشار ممثل ماليزيا إلى أن وفده كان يفضل اعتماد قرار إجرائي بتمديد ولاية البعثة ريثما تُجرى مناقشة أخرى بشأن نص يعبر على نحو أفضل عن التزام المجلس بخطة التسوية<sup>(١٢)</sup>. ومن ناحية أخرى، أبرز ممثل الأرجنتين ما بذله من جهود للتوصل إلى اتفاق. وأكد مجدداً تأييده لخطة التسوية، وأعرب عن اعتقاده أن أية بدائل أخرى لخطة التسوية لا يمكن النظر فيها إلا إذا استنفدت جميع إمكانيات الاتفاق في إطارها<sup>(١٣)</sup>. وأكد ممثل الولايات المتحدة أنه ما كان يمكن للقرار أن يقتصر على تناول مدة ولاية البعثة فحسب لأنه لا توجد أي فائدة في الفصل بين طول مدة التمديد والعدة التي وراءه. وأوضح تأييده لبذل كل الجهود للتغلب على المصاعب ولتعزيز تنفيذ خطة التسوية، وإن شدد على أن تجاهل الوقائع لن يزيل المصاعب. ومن ثم، فإنه ينبغي منح الأمين العام ومبعوثه الشخصي الحرية والسلطة الكاملتين للعمل مع الطرفين بما يراه الأمين العام ومبعوثه الشخصي ضرورياً لإيجاد سبل مقبولة للطرفين، مثلما حدث بالفعل من قبل في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠<sup>(١٤)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس (الصين) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة<sup>(١٥)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بأغلبية ١٢ صوتاً ضد صوت واحد (ناميبيا) وامتناع عضوين عن التصويت (جامايكا ومالي)، بوصفه القرار ١٣٠١ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقدر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، ويتوقع من الطرفين أن يقدموا إلى

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(١٥) S/2000/500.

بشأن الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق، فإن وفده سيمتنع عن التصويت<sup>(٨)</sup>.

وأشار ممثل هولندا إلى أن مشروع القرار لا يبين على نحو كاف الالتزام المستمر بخطة التسوية الذي أعرب عنه عدد كبير من الوفود أثناء مشاورات المجلس. وأشار إلى أنه رغم أن المجلس يكرر في الفقرة الخامسة من ديباجة القرار<sup>(٩)</sup> دعمه الكامل للجهود المستمرة لتنفيذ خطة التسوية، فإن الطريقة غير المتوقعة التي لاحظ فيها بعد ذلك وجود "خلافات أساسية لا يزال يتعين حلها" تسبب "إرباكا في المعنى لا ينصف" الأهمية التي يدعي المجلس بأنه يعلقها على خطة التسوية. ومع ذلك، فإن وفده سيصوت لصالح مشروع القرار، من أجل عدم عرقلة أي مسار قد يرغب المبعوث الشخصي للأمين العام في أن يسلكه لدى الاضطلاع بولايته<sup>(١٠)</sup>.

وقال ممثل الصين إن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية سيساعد على الحفاظ على الاستقرار والسلام في تلك المنطقة، وسيساعد الأطراف المعنية في التوصل إلى حل مناسب للمشاكل القائمة، وأعرب عن أمله في أن تؤخذ وجهات نظر الأطراف المعنية في الاعتبار الواجب حتى لا تنشأ مشاكل جديدة في المنطقة<sup>(١١)</sup>.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٩) تنص الفقرة الخامسة من ديباجة القرار على ما يلي: "وإذ يكرر تأكيد دعمه الكامل للجهود المستمرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتنفيذ خطة التسوية والاتفاقات التي اعتمدها الطرفان بشأن إجراء استفتاء حر ونزيه ومحاييد من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، وإذ يلاحظ وجود خلافات أساسية بين الطرفين حول تفسير الأحكام الرئيسية لا يزال يتعين حلها" (القرار ١٣٠١ (٢٠٠٠)).

(١٠) S/PV.4149، الصفحتان ٢ و ٣.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

أسرى الحرب والمعتقلين السياسيين والمفقودين؛ وتنفيذ تدابير بناء الثقة عبر الحدود؛ والحالة الأمنية في المنطقة. وفيما يتعلق بدفع خطة التسوية قدما، أحاط علما بالاجتماعات التي تمت بين الطرفين ومبعوثه الشخصي. وأشار إلى أن الطرفين على حد سواء قد حددا المجالات التي يعتبرانها الأكثر صعوبة، وهي عملية الطعون، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، والأشخاص الذين وصلوا سن التصويت بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ولكن لم تشملهم عملية تحديد الهوية. غير أن أيا من الطرفين لم يقدم مقترحات محددة حول كيفية حل المشاكل المتعددة لخطة التسوية. وكما أوضح مبعوثه الشخصي، لم يظهر أي من الطرفين أي استعداد للخروج من عقلية "الفائز يكسب كل شيء". بل أنه، علاوة على ذلك، قال إن الاجتماع عاد في الحقيقة بالأمر إلى الوراء بدل أن يحل المشاكل، حيث ازدادت الخلافات بين الطرفين عمقا. غير أنه كان يجري السعي وراء عقد اجتماعات جديدة بهدف التوصل إلى حل سياسي، يمكن أن يتمثل إما في اتفاق متفاوض عليه لإدماج الصحراء الغربية برمتها في المغرب؛ أو اتفاق متفاوض عليه بمنحها الاستقلال الكامل؛ أو اتفاق متفاوض عليه بجل وسط بين هاتين النتيجةين؛ أو اتفاق متفاوض عليه يساعد على إنجاز تنفيذ خطة التسوية. وأخيرا، أفاد المبعوث الشخصي للأمم المتحدة أن عقد اجتماعات أخرى للطرفين سعيا وراء حل سياسي لن ينجح، ما لم تكن حكومة المغرب، بوصفها السلطة القائمة بالإدارة في الصحراء الغربية، مستعدة لأن تعرض أو تؤيد قدرا من نقل السلطة الحكومية إلى جميع سكان الإقليم الحاليين والسابقين.

وخلال تلك الجلسات، وُجه انتباه المجلس إلى رسالتين من المغرب والجزائر، توضحان فيهما مواقفهما، وتقدمان فيهما توصياتهما<sup>(١٩)</sup>.

(١٩) S/2000/699 و S/2000/155.

المبعوث الشخصي للأمم المتحدة وملموسة يمكن الاتفاق عليها من أجل حل المشاكل المتعددة المتعلقة بتنفيذ خطة التسوية، واستكشاف جميع السبل والوسائل من أجل التوصل في وقت مبكر إلى حل دائم ومتفق عليه لتراعهما على الصحراء الغربية؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقييما للحالة قبل نهاية الولاية الحالية.

المقررات المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١: القرارات ١٣٠٩ (٢٠٠٠)، و ١٣٢٤ (٢٠٠٠)، و ١٣٤٢ (٢٠٠١)، و ١٣٤٩ (٢٠٠١)

في الجلسات ٤١٧٥ و ٤٢١١ و ٤٢٨٤ و ٤٣١٥<sup>(١٦)</sup>، اعتمد المجلس بالإجماع ودون مناقشة قرارات مدد بموجبها ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترات تتراوح بين شهرين وأربعة أشهر<sup>(١٧)</sup>، وأيد استمرار الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمم المتحدة، بناء على التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية<sup>(١٨)</sup>.

وقدم الأمين العام في تقاريره معلومات عن الجهود التي يبذلها مبعوثه الشخصي لدفع خطة التسوية قدما؛ وحالة

(١٦) المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١، و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، على التوالي. وخلال هذه الفترة، عقد المجلس أيضا جلسة خاصة للاستماع إلى إحاطة من وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المغرب (الجلسة ٤٢١٠ المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

(١٧) بموجب القرار ١٣٠٩ (٢٠٠٠)، تم تمديد الولاية لأربعة أشهر؛ وبموجب القرارين ١٣٢٤ (٢٠٠٠) و ١٣٤٢ (٢٠٠١)، تم تمديد الولاية لشهرين؛ وبموجب القرار ١٣٤٩ (٢٠٠١)، تم تمديد الولاية لثلاثة أشهر.

(١٨) S/2000/683، قُدم عملا بالقرار ١٣٠١ (٢٠٠٠)؛ و S/2000/1029، قُدم عملا بالقرار ١٣٠٩ (٢٠٠٠)؛ و S/2001/148، قُدم عملا بالقرار ١٣٢٤ (٢٠٠٠)؛ و S/2001/398، قُدم عملا بالقرار ١٣٤٢ (٢٠٠١).

الصحراء الغربية في المغرب مع منح سكان الصحراء الغربية قدرا من الحكم الذاتي؛ وأن يُطرح وضع الصحراء الغربية للاستفتاء في غضون خمس سنوات، وأن يكون الناخبون قد أقاموا بشكل مستمر في الصحراء الغربية طوال السنة السابقة. وبالتالي، أفاد الأمين العام أنه لن يُتخلى عن خطة التسوية وإنما يُعلّق تنفيذها. غير أنه أكد أن كلا من الجزائر وجبهة بوليساريو قد رفضتا هذا الاقتراح، حيث يعتقد أن أي شيء خلاف الاستقلال لا يمكن أن يكون محل نظر أو مناقشة؛ ولذلك فقد طرحا اقتراحا يهدف إلى التغلب على العقبات التي تعرقل تنفيذ خطة التسوية. ومع ذلك، أشار الأمين العام إلى الصعوبات التي تعترض تنفيذ خطة التسوية، ألا وهي عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ أي تدابير ما لم يوافق الطرفان على التعاون معها، فضلا عن الصعوبات في تحديد الأشخاص المؤهلين للمشاركة في الاستفتاء، نظرا لعدة عوامل من بينها الخصائص البدوية والقبلية لسكان الصحراء. كما ابلغ المجلس بأن مبعوثه الخاص قد أشار إلى أن الجزائر وجبهة البوليساريو كانتا على استعداد لمناقشة تقسيم الإقليم كحل سياسي للتراع على الصحراء الغربية، غير أن حكومة المغرب لم تكن على استعداد لمناقشة هذا النهج. وكمخرج من هذا المأزق، اقترح الأمين العام أربعة خيارات لينظر فيها مجلس الأمن: (١) يمكن للأمم المتحدة أن تستأنف جهودها من أجل تنفيذ خطة التسوية دون أن يستلزم ذلك موافقة الطرفين قبل اتخاذ الإجراء؛ (٢) يمكن للمبعوث الشخصي أن ينقح مشروع الاتفاق الإطارى، آخذا في الاعتبار الشواغل التي أعرب عنها الطرفان، ولكن دون الحصول على موافقتهم، وتقديمه إلى مجلس الأمن الذي يعرضه على الطرفين على أساس غير قابل للتفاوض؛ (٣) يمكن للمبعوث الشخصي أن يبحث مع الطرفين إمكانية تقسيم الإقليم؛ ولكن في حالة عدم رغبة الطرفين أو عدم قدرتهما على الاتفاق على تقسيم للإقليم حتى موعد محدد، يقدم المبعوث

المقررات المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣: القرارات ١٣٥٩ (٢٠٠١)، و ١٣٨٠ (٢٠٠١)، و ١٣٩٤ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٦ (٢٠٠٢)، و ١٤٢٩ (٢٠٠٢)، و ١٤٦٣ (٢٠٠٣)، و ١٤٦٩ (٢٠٠٣)، و ١٤٨٥ (٢٠٠٣)

خلال هذه الفترة، عقد المجلس ثماني جلسات<sup>(٢٠)</sup>، اعتمد في كل منها قرارا<sup>(٢١)</sup>، بالإجماع ودون مناقشة، مدد بموجبها ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترات تتراوح بين شهرين وأربعة أشهر، وأيد استمرار الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام، وشجع الطرفين على متابعة المناقشات بناء على التوصيات الواردة في تقارير ورسائل الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية<sup>(٢٢)</sup>.

وابلغ الأمين العام، في تقاريره ورسائله، المجلس بجملة أمور تضمنت الجهود التي بذلها مبعوثه الشخصي للتوصل إلى حل للتراع؛ والحالة المتعلقة بالأمن وأعمال العنف في المنطقة؛ وتنفيذ تدابير بناء الثقة؛ والإفراج عن أسرى الحرب والمعتقلين السياسيين. وفيما يتعلق بجهود مبعوثه الشخصي، أوضح الأمين العام أنه عرض على الطرفين مشروع "اتفاق إطارى بشأن وضع الصحراء الغربية" جرى اقتراحه لإدماج

(٢٠) الجلسات ٤٣٤٢ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، و ٤٤٢٧ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، و ٤٤٨٠ المعقودة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، و ٤٥٢٣ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، و ٤٥٩٤ المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٦٩٨ المعقودة في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، و ٤٧٢٥ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، و ٤٧٦٥ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(٢١) قدمت الولايات المتحدة مشروع القرار ١٤٠٦ (٢٠٠٢).

(٢٢) S/2001/613, S/2001/1067, S/2002/178, S/2002/467, S/2003/59, S/2003/341 and S/2003/565 and Corr.1

المقرر المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٠١): القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٨٠١ المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية<sup>(٢٤)</sup>.

وأدى معظم أعضاء المجلس ببيانات<sup>(٢٥)</sup>، أعربوا فيها، ضمن جملة أمور، عن ارتياحهم لاعتماد القرار بالإجماع، وإن شددوا على أن القرار لا يفرض حلا على الطرفين، بل يحض على استئناف المناقشات. وأكد بعض الممثلين أنهم يؤيدون تأييدا تاما خطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، التي من شأنها أن تيسر حل النزاع في وقت مبكر على أساس اتفاق الطرفين. ورأى عدد من الممثلين أيضا أن مبدأ تقرير المصير عنصر أساسي في السعي إلى حل عادل للمسألة<sup>(٢٦)</sup>.

أعضاء دائمين في المجلس؛ غير أنه مع تعديل مشروع القرار في وقت لاحق بوضع خيار جديد يشمل عناصر من الخيار الأول (خطة التسوية) والخيار الثاني (الاتفاق الإطاري)، أوضحت الجزائر تأييدها له (S/2001/623, S/2002/782, S/2002/807 and S/2002/835). وفي غضون ذلك، أحالت ناميبيا مذكرة من جبهة البوليساريو، أشارت فيها الجبهة إلى أوجه تناقض في مشروع الاتفاق الإطاري (S/2002/749). أما المغرب، فقد واصل من جانبه تأييد مشروع الاتفاق الإطاري، ورفض مشروع القرار الجديد، حيث رأى أنه لا يمكن التوفيق بين الخيارين (S/2002/758, S/2002/823 and S/2002/832).

(٢٤) S/2003/565 و Corr.1 المعروض في الجلسة ٤٧٦٥ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(٢٥) لم يدل ممثل المملكة المتحدة ببيان.

(٢٦) S/PV.4801، الصفحة ٣ (باكستان)، والصفحة ٥ (المكسيك وأنغولا).

الشخصي إلى مجلس الأمن اقتراحا يعرضه المجلس على الطرفين على أساس عدم التفاوض بشأنه؛ (٤) يمكن للمجلس أن يقرر إنهاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مسلما ومعترفا بأن الأمم المتحدة لن تتوصل إلى تسوية لمشكلة الصحراء الغربية دون أن يستلزم ذلك قيام أحد الطرفين أو كلاهما بفعل شيء ما كان ليفعله من تلقاء نفسه. وشدد الأمين العام على أنه بغض النظر عن الخيار الذي يستقر عليه المجلس، فإن من الأهمية ألا يؤيد أي تغييرات تستلزم موافقة الطرفين. ونظرا لصعوبة الاستمرار على خيار يفرض حلا على الطرفين بدلا من السعي وراء اتفاقهما، فقد قام المبعوث الشخصي أيضا ببذل جهد جديد لتقديم اقتراح للطرفين وللبلدان المجاورة بعنوان "خطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره"، تجمع عناصر من خطة التسوية ومن الاتفاق الإطاري. وتوخت الخطة الجديدة فترة انتقالية يتقاسم الطرفان خلالها المسؤوليات قبل إجراء الاستفتاء، غير أنها لم تشترط موافقة كلا الطرفين على كل خطوة من خطوات تنفيذها. غير أن الطرفين على حد سواء أبديا اعتراضات على الخطة، وحذر الأمين العام المجلس من أن أحد الطرفين أو كلاهما قد يطلب منه تأييد التفاوض على خطة السلام. ومع ذلك، فقد أوصى المجلس بتأييد الخطة بصيغتها المقترحة وطلب من الطرفين قبولها، لاسيما إذا لم يكن المجلس مستعدا لاختيار أحد الخيارات الأربعة التي اقترحها.

وخلال تلك الجلسات، وُجّه انتباه المجلس إلى رسائل من الجزائر وناميبيا والمغرب<sup>(٢٣)</sup>.

(٢٣) في تلك الرسائل، تشككت الجزائر، ضمن جملة أمور، في حياد الأمانة العامة للأمم المتحدة إزاء خطة التسوية، ودعت المجلس إلى تأكيد التزامه بها مجددا. كما أعربت عن معارضتها للخيار الثاني الذي عرضه الأمين العام لتعديل مشروع الاتفاق الإطاري، الذي جرى النظر فيه في مشروع قرار مقدم من ثلاثة

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١  
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وإبقاء المسألة قيد نظره.

ووجه الرئيس (أسبانيا) انتباه المجلس إلى مشروع  
قرار مقدم من الولايات المتحدة<sup>(٢٧)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار  
للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٤٩٥  
(٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يواصل تأييده القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه  
الشخصي وأيد بالمثل خططهما للسلم من أجل تقرير شعب الصحراء  
الغربية لمصيره بوصف ذلك حلا سياسيا أمثل، على أساس الاتفاق بين  
الطرفين؛

يدعو الطرفين إلى العمل مع الأمم المتحدة وفيما بينهما  
لقبول خطة السلام وتنفيذها؛ وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة  
للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

المقرر المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣  
(الجلسة ٤٨٥٠): القرار ١٥١٣ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٨٥٠ المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير

الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣  
عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية<sup>(٢٨)</sup>. وأشار الأمين العام  
في تقريره إلى أن جبهة البوليساريو قد قبلت الخطة رسمياً،  
بينما لم يتنازل المغرب من جانبه عن موقفه، بل طلب مزيداً  
من الوقت للتفكير والتشاور قبل تقديم رده النهائي. كما  
أشار إلى أنه قد تحقق أيضاً تقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة،  
مثل استئناف خدمات الهاتف والبريد وتبادل الزيارات  
الأسرية بين مخيمات اللاجئين في تندوف والصحراء الغربية.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس (الولايات المتحدة)  
انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(٢٩)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار  
للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥١٣  
(٢٠٠٣)، الذي قرر فيه المجلس، ضمن جملة أمور، تمديد

(٢٧) S/2003/777.

(٢٨) S/2003/1016 المقدم عملاً بالقرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣).

(٢٩) S/2003/1034.